

أثر المتغيرات الدولية والتحولات الاقتصادية على سوق العمل العربي

ورقة عمل مقدمة

إلى ندوة

"تنمية وتطوير منظومة التعليم والتدريب التقني والمهني لدعم التشغيل"

عمان - المملكة الأردنية الهاشمية (24- 9/26/2013)

إعداد

الدكتور / بهجت أبو النصر

رئيس قسم البحوث الاقتصادية

جامعة الدول العربية

القاهرة

سبتمبر 2013

مقدمة

اتسم الاقتصاد العالمي خلال الثلاثة عقود الأخيرة بتعريضه لعدد كبير من الأزمات ، حيث أصبحت الأزمات سمة من سمات النظام الاقتصادي العالمي، ولكن الجديد في الأمر هو تقارب تلك الأزمات ، وإن اختلفت في حدتها وأثرها على الاقتصاد العالمي. فبعضها كان محدوداً ومحصوراً في بلد المنشأ، وبعضها توسع ضمن قطاع اقتصادي متعدد الجنسيات مثل المصادر أو المعلوماتية وفئة ثلاثة كانت لها أبعاد عالمية أكثر شمولاً. وسجل قطاع المصادر وأسواق خدمات المال أكبر عدد من الأزمات خلال الفترة 1971 و 2008 ، إضافة إلى أزمات ترتبط بهما. واحتلت أزمات المال وجهة أزمات البلدان كما حدث في بعض البلدان الآسيوية، و البرازيل 2002. وتأتي أزمة الرهون العقارية العالمية الأخطى وخسائر البورصات العالمية بين عامي 2007 و 2008 لتتحول إلى أزمة مالية عالمية لتكون من أشد الأزمات الاقتصادية التي شهدتها العالم منذ ثمانية عقود.

ومالبث الاقتصاد العالمي التعافي من الأزمة المالية العالمية عام 2010، ومن ثم تحقيق معدلات نمو قريبة من تلك التي كان يحققها قبل الأزمة ، الا وعاد ليقع نحو حافة مرحلة أخرى من الانكماش نتيجة لأزمة الديون السيادية في منطقة اليورو ، فقد ساءت أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو خلال عامي 2011، 2012 بصورة أكبر ، ومن ثم إتبعت دول المنطقة سياسات مالية تقشفية مما أضعف من فرص النمو والتوظيف، وفي الواقع أن أزمة الديون لاتفق عند حدود منطقة اليورو بل تمتد للولايات المتحدة التي تعاني هي الأخرى من ارتفاع الديون بصورة ملحوظة بالإضافة إلى معدلات البطالة المرتفعة،

ومع قرب عام 2010 على الانتهاء اندلعت موجة من الثورات والاحتجاجات العارمة في مختلف أنحاء الوطن العربي ، وبالرغم من قناعتنا بأهمية الأسباب السياسية لتلك الثورات والاحتجاجات، إلا أن العوامل الاقتصادية كانت القاسم المشترك فيها جميعا .

فالإداء الاقتصادي للدول العربية خلال الفترات السابقة جعل معظمها يتأتي في مؤخرة ترتيب دول العالم في مؤشرات التنافسية وسهولة أداء الأعمال والفساد، ومن ثم فالشعوب العربية ثارت أساسا ضد الفقر، والامية وانخفاض معدل النمو وسوء توزيع الموارد والفساد الذي انتشر في مختلف جنبات الاقتصاد والبطالة .

فبطالة الشباب تعد من أهم العوامل التي ساهمت في قيام تلك الاحتجاجات، ومع ذلك فهذه الاحتجاجات من شأنها تعميق تلك المشكلة، فانخفاض عائدات السياحة وتدفق الاستثمار الأجنبي سواء المباشر، أو غير المباشر، وتباطؤ الصادرات وغيرها سيؤثر حتما على النمو الاقتصادي بالدول العربية مما سيؤدي إلى ارتفاع نسبة البطالة ومعدلات الفقر.

ولكن الآثار طويلة الأجل قد تحمل جوانب إيجابية ، ومن ثم الحد من معدل البطالة بالدول العربية وهي ضوء ذلك تقسم الدراسة إلى ثلاثة مباحث :-

المبحث الأول: أهم التحولات العالمية والعربية .

المبحث الثاني: الآثار غير المباشرة للتحولات على التشغيل بالدول العربية.

المبحث الثالث:أثر التحولات المباشرة على التشغيل (البطالة) في الأجلين القصير والطويل.

المبحث الأول

أهم التحولات العالمية والعربية

شهدت الساحة الدولية وال العربية عددا من التحولات والتغيرات التي أثرت على إدائها الاقتصادي بصفة عامة ، وعلى قضية التشغيل بصفة خاصة ، وبالرغم من تعدد تلك التحولات الا انه لغرض الدراسة سيتم التركيز على ثلاثة من تلك التحولات ، هي الأزمة المالية العالمية ، وازمة الديون السيادية ، والاحتجاجات والثورات الشعبية بالدول العربية.

أولاً: الأزمة المالية العالمية

تأتي أزمة الرهون العقارية العالمية الأخطار وخسائر البورصات العالمية بين عامي 2007 و 2008 لتسجل أزمة اقتصادية من أكبر الأزمات التي شهدتها العالم منذ ثمانية عقود. ويبدو حتى الآن أن العالم عاجز عن احتواء تأثيراتها، وقد دفعت بتأثيراتها إلى بلدان أخرى وتوسعت دوائرها متجاوزة إجراءات الإدارة الأمريكية في خطة النهوض الاقتصادي بضخ ما يربو عن 700 بليون دولار، وقرارات مجلس الاحتياط الفيدرالي (البنك المركزي الأمريكي)، بخفض الفائدة القياسية القصيرة الأجل، وضخ السيولة إلى البنوك لمدتها بمؤونة مالية تلبي بها حاجات الطلب والجفاف المالي في الولايات المتحدة وبلدان الاتحاد الأوروبي واليابان ، وقد أثرت تلك الأزمة سلبيا على الاقتصاد العالمي ومن بينه اقتصادات الدول العربية ومن ثم على مستوى التشغيل ليس في الولايات المتحدة الأمريكية فحسب ، بل في العالم أجمع ومن بينه الدول العربية.

أسباب الأزمة

أما عن أسباب الأزمة، فقد بدأت تلك الأزمة بمشكلة الرهون العقارية العالمية المخاطر، وكشفت تلك الأزمة عن فقاعتين يحكمان الاقتصاد العالمي ما لبثا أن انفجرتا ليحدثا الأزمة، الأولى: فقاعة الفائدة، والثانية: فقاعة بيع الديون، وكل منها يرتبط بالآخر.¹

فيوادر الأزمة ارتبطت بصورة أساسية بالارتفاع المتواali لسعر الفائدة من جانب بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي منذ عام 2004، وهو ما شكل زيادة في أعباء القروض العقارية من حيث خدمتها وسداد أقساطها، خاصة في ظل التغاضي عن السجل الائتماني للعملاء وقدرتهم على السداد حتى بلغت تلك القروض نحو 1.3 تريليون دولار في مارس

¹ د. أشرف محمد دوابة ، الأزمة المالية العالمية .. الطريق إلى الحل
http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1221720412176&pagename=Zone-D.
-Arabic-Namah%2FNMALayout

2007، وتفاقمت تلك الأزمة مع حلول النصف الثاني من عام 2007، حيث توقف عدد كبير من المفترضين عن سداد الأقساط المالية المستحقة عليهم، وكان من نتيجة ذلك تكبّد أكبر مؤسستين للرهن العقاري في أمريكا وهما "فاني ماي" و"فريدي ماك" خسائر بالغة حيث تعاملان في نحو ستة تريليونات دولار، وهو مبلغ يعادل ستة أمثال حجم اقتصادات الدول العربية مجتمعة.

أما فقاعة بيع الديون فجاءت من خلال "توريق" أو "تسديد" تلك الديون العقارية وذلك بتجميع الديون العقارية الأمريكية وتحويلها إلى سندات وتسويقها من خلال الأسواق المالية العالمية. وقد نتج عن عمليات التوريق زيادة في معدلات عدم الوفاء بالديون لرداة العديد من تلك الديون، مما أدى إلى انخفاض قيمة هذه السندات المدعمة بالأصول العقارية في السوق الأمريكية بأكثر من 70 في المائة، هذا بالإضافة إلى بعض الاختلالات الهيكالية المرتبطة بالاقتصاد الأمريكي أهمها:-

1- العجز التجاري: منذ عام 1971، لم يسجل الميزان التجاري أي فائض بل سجل عجزاً يزداد سنوياً وصل في عام 2006 إلى 758 مليار دولار. ويعود السبب الأساسي له، إلى عدم قدرة الجهاز الإنتاجي خاصة السلعي على تلبية الاستهلاك المحلي.¹

2- عجز الميزانية: لا يزال العجز المالي مرتفعاً حيث قدر في ميزانية عام 2008 بمبلغ 410 مليار دولار أي 2.9% من الناتج المحلي الإجمالي. فبلا شك يتعمّن الاهتمام بالتوازنات الاقتصادية وليس بالتوازنات المالية فقط . ففي الولايات المتحدة يغلب الطابع العسكري على النفقات العامة والطابع السياسي على الضرائب. حيث لا يهدف الإنفاق العام إلى التشغيل بقدر ما يهدف إلى تمويل العمليات الحربية الخارجية. كما أن الضرائب تستخدم كوسيلة للحصول على أصوات الناخبيين بدلاً من الحصول على إيرادات لتمويل العجز المالي.

3- المديونية: أظهرت إحصاءات وزارة الخزانة الأمريكية ارتفاع الديون الحكومية (الإدارة المركزية والإدارات المحلية) من 4.3 تريليونان دولار في عام 1990 إلى 8.4 تريليونان دولار في عام 2003 وإلى 8.9 تريليونان دولار في عام 2007. وأصبحت هذه الديون العامة تشكل 64% من الناتج المحلي الإجمالي، وقد ارتفعت إلى 10.6 تريليون دولار في 30 سبتمبر 2008². وبذلك يمكن تصنيف الولايات المتحدة ضمن الدول التي تعاني بشدة

¹ صندوق النقد الدولي ، أفاق الاقتصاد العالمي ،أبريل 2008 .

² http://www.treasurydirect.gov/govt/reports/pd/pd_debtosatrpt_0809.pdf

من ديونها العامة، حيث يعادل حجم هذه الديون عشرة أضعاف الناتج المحلي الإجمالي لجميع الدول العربية ويعادل ثلاثة أضعاف الديون الخارجية للدول النامية.

ولا يتوقف تقل المديونية الأمريكية على الإدارات الحكومية فقط، بل يشمل الأفراد والشركات أيضاً. فقد بلغت الديون الفردية 9.2 تريليونان دولار، منها ديون عقارية سبقت الإشارة إليها بمبلغ 6.6 تريليونان دولار. وتشكل هذه الديون العقارية التي ساهمت مساهمة فاعلة في الأزمة المالية الحالية أكثر من نصف الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي. أما ديون الشركات فتحتل المرتبة الأولى من حيث حجمها البالغ 18.4 تريليون دولار، وبذلك يكون المجموع الكلي 36 تريليون دولار أي ثلاثة أضعاف الناتج المحلي الإجمالي. وتعتبر هذه الديون بذاتها أزمة اقتصادية خطيرة.¹

4- تعاني الولايات المتحدة من مشاكل اقتصادية أخرى في مقدمتها التضخم الذي تجاوز 4% وبالبطالة التي تشكل 5% وتراجع أهمية الصناعة للناتج.²

5- احتلال الولايات المتحدة لكل من العراق وأفغانستان، حيث تشير بعض التقارير إلى أن الخزانة الأمريكية تحملت على ما يربو عن 1.3 تريليون دولار في أفغانستان وحده، كما لا يمكن استبعاد توثر العلاقة مع كل من إيران وكوريا الجنوبية من هذا السياق.

تداعيات الأزمة³

اعتبار من 13/9/2007 وتداعيات الأزمة تظهر تباعاً بسرعة غير متوقعة مما يجعل من الصعوبة حصرها كلها، لكن أهم هذه التداعيات :-

1 - إفلاس عدد من شركات الإقراض العقاري الأمريكي مثل (New Country Financial ، Investment Mortgage Home American Corporation).

2 - تسريح الكثير من الشركات العقارية عدد كبير من موظفيها، ومن بين هذه الشركات شركة (Country Wide) ، كبرى مؤسسات القروض العقارية في الولايات المتحدة، التي قررت تسريح خمس موظفيها بواقع 12 ألف وظيفة لمواجهة نحو 1,2 مليار دولار من الخسائر التي لحقت بها جراء أزمة الرهن العقاري.

3 - مواجهة ما بين مليونين إلى ثلاثة ملايين أمريكي خطر فقدان منازلهم.

4 - تكبد شركة (Merrill Lynch) الاستثمارية الأمريكية خسائر بقيمة 14,1 مليار دولار.

¹. صلاح نوش ، خطورة الأزمة المالية الأمريكية على الاقتصاد العالمي

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/34BAECB7-FD94-434A-B9BF-F9B840271453.htm>

² صندوق النقد الدولي، مرجع سابق .

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/4DF35056-F339-49BE-A39B-B71EBCF02856.htm>

- 5 - شراء (Bank of America) بقيمة أربعة مليارات دولار بنك (Country Wide) أكبر ممول للرهن العقاري في الولايات المتحدة، في خطوة من شأنها تفادي حدوث واحدة من أكبر حالات الانهيار في أميركا جراء أزمة الإسكان.
- 6 - تدهورت البورصات أمام مخاطر اتساع الأزمة، بينما أعلنت عدة مصارف كبرى عن انخفاض كبير في أسعار أسهمها.
- 7 - قررت جميع البنوك الأوروبية تجميد صناديقها العاملة في المجال العقاري في الولايات المتحدة ، حيث جمد بنك (B. N. B. Bribes) أكبر بنك فرنسي مدرج بالبورصة استثمارات قيمتها (2,3) مليار دولار لثلاثة صناديق استثمارية مرتبطة بسوق العقارات الأميركي.
- 8 - تكبد بنك (A. K. B. Industry) الألماني خسارة تقدر بـ 954,818 مليون دولار.
- 9 - أقدمت الحكومة البريطانية على تأميم بنوك من بينها بنك (Northern Rock) للتمويل العقاري لمنع إشهار إفلاسه ، وهي المرة الأولى منذ سبعينيات القرن الماضي التي يتم فيها تأميم شركة بريطانية.
- 10- أعلن بنك (B. Morgan Cheese G. B) شراء بنك الأعمال الأميركي (Pier Sterns) بسعر متدن مع المساعدة المالية للاحتياطي الاتحادي.
- 11- باعت مؤسسة (City Group) بـ 5.7 مليار دولار من السندات إلى هيئة استثمار أبو ظبي الإماراتية الحكومية.
- 12- خسائر (Credit Swiss Bank) السويسري سجلت أرقاماً قياسية.
- 13- الحكومة اليابانية تعلن أن خسائر مؤسساتها المالية نتيجة لأزمة قروض الرهن العقاريتضاعفت إلى 5,6 مليارات دولار مقارنة بالأشهر الثلاثة الأخيرة من العام الماضي.

ثانياً : أزمة الديون السيادية الأوروبية

كما نشأت الأزمة المالية العالمية من أزمة الائتمان وعصفت بالبنوك والمصارف الأجنبية (البنوك الأمريكية تحديداً)، فقد نشأت أزمة المديونية الأوروبية من الديون السيادية، التي أفرزت منطقة اليورو، وأثرت على الكثير من البنوك الأوروبية. وتتجه الأنظار حالياً إلى تلك الأزمة -أزمة الديون السيادية- وتزايد المخاوف من تفاقمها وتداعياتها على تباطؤ الاقتصاد العالمي، وتخفيض التصنيف الائتماني للولايات المتحدة الأمريكية، ومخاطر الانكماش الائتماني، والعبء الاقتصادي.

وأزمة اليونان المالية ليست حديثة ولكنها بدأت منذ ما يقرب من عشر سنوات، وتضافرت فيها عوامل عديدة منها : تغيرات في البنية التحتية الإنتاجية، التراجع في بعض

قطاعات الصناعة التحويلية، اضطرار اليونانيين للاقتراض من البنوك بدلاً من الادخار، بالإضافة إلى إجراءات اقتصادية سيئة اتسمت بسوء التصرف الإنفاقي مثل المبالغة في ترتيبات التقاعد المبكر والمعاشات بتكلفة بلغت 550 مليون يورو، وصرف مكافأة لبعض الموظفين وصلت إلى 1300 يورو شهرياً، ولا نغفل أن اليونان نظمت دورة الألعاب الأوليمبية في أثينا في عام 2004، وواكب ذلك إنفاق باذخ وترف حكومي، دفعت ثمنه الفئات محدودة الدخل والطبقة المتوسطة وليس الأثرياء وكبار الرأسماليين، ومضاربي البورصة.

وقد اشتدت الأزمة في نهاية عام 2009 وبداية عام 2010، بينما تراكم الدين الحكومي في ثلاثة بلدان من منطقة اليورو، هي اليونان وايرلندا والبرتغال، والتي ما لبثت أن امتدت إلى عدة دول أوروبية أخرى، وامتدت تداعياتها إلى إيطاليا وأسبانيا، وهما يحتلان المرتبة الثالثة والرابعة على التوالي في اقتصاد منطقة اليورو.

وتعد اليونان هي أول من دق ناقوس الخطر تجاه أزمة الديون في منطقة اليورو، ففي الفترة من 2002-2007 "طبقاً لإحصائيات صندوق النقد الدولي"، لوحظ أن الطلب المحلي قد نما بمقدار 4.2%， بالمقارنة بنسبة 1.8% نمواً في منطقة اليورو بأكملها، ويرجع السبب في هذا النمو السريع إلى لجوء اليونان إلى الاقتراض من الخارج لتمويل مشروعاتها التنموية، دون أن تتخذ التدابير اللازمة لضمان كفاية هيكل تدفقاتها النقدية للوفاء بذلك القروض. الأمر الذي أدى إلى حدوث عجز في حسابها الجاري، الذي ارتفع من 5.8% في عام 2004 إلى 14.4% في عام 2008. كما بلغ العجز في الميزانية الحكومية لعام 2008 حوالي 7.7% من الناتج المحلي الإجمالي، وما لبث أن وصلت تلك النسبة إلى 13.6% في أبريل عام 2010. كما وصل حجم الدين العام في اليونان في عام 2008 إلى 112% من حجم الناتج المحلي الإجمالي، كما بلغ في عام 2011 إلى 145%， وارتفعت نسب الفائدة على الديون المستحقة، وارتفع العجز الائتماني للديون الحكومية كما هو مبين في جدول (1).

جدول (1)

النمو الحقيقي والمتوقع للناتج المحلي الإجمالي والدين والميزان الجاري باليونان (2015-2009)

| البيان | النحو |
|--------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|
| النحو | النحو | النحو | النحو | النحو | النحو | النحو | النحو |
| النحو | النحو | النحو | النحو | النحو | النحو | النحو | النحو |

| | | | | | | | (الإجمالي) |
|-----|-----|-----|-----|------|------|------|-----------------------|
| 6.0 | 5.9 | 3.1 | 1.0 | 0.9- | 2.4- | 8.6- | میزان الحساب الجاري % |

Source: The International Monetary Fund (IMF), World Economic Outlook Database, September 2011.

تشير بيانات جدول (1) أعلاه إلى أن حجم الدين الحكومي لليونان قد وصل إلى 115% من الناتج المحلي الإجمالي لها، وتشير توقعات صندوق النقد الدولي أن تلك النسبة بلغت نحو 150% في عام 2012، وعلى الرغم من إعلان البنك المركزي الأوروبي بأنه سيقوم بشراء السندات اليونانية والإيطالية، إلا أن حالة الخوف والقلق ما زالت تجتاح الأسواق العالمية العالمية.

وتعتبر أزمة اليونان المالية هي من أكبر تحديات النظام العالمي الجديد وأيضاً أكبر تحدي للاتحاد الأوروبي منذ تأسيسه ليس على الجانب الاقتصادي فحسب بل أيضاً على الجانب السياسي، حيث أطاحت الأزمة حتى الآن بثماني حكومات أوروبية. وقد نتج عن الأزمة المالية العالمية ركود في دول الاتحاد الأوروبي، وفاقت الأزمة المالية الأخيرة من مشكلات اليونان مما زاد عجز الموازنة وارتفعت نسبة البطالة لتصل إلى 21.1% في فبراير 2010. ومع استمرار الضعف الاقتصادي وزيادة الإنفاق اضطررت الحكومة اليونانية إلى مضاعفة الاقتراض خلال السنوات السابقة للأزمة المالية وخلالها، في وقت انخفضت فيه أسعار الفائدة، ومن ثم ارتبطت أزمة اليونان برباط وثيق بالأزمة العالمية حيث ضرب الركود الاقتصادي العالمي بعمق الاقتصاد اليوناني.

وقد عمدت اليونان وغيرها من دول منطقة اليورو إلى ضخ سيولة للتحفيز فتم اللجوء للاستدانة الخارجية وهو ما نتج عنه تباطؤ النمو، فالعجز عن سداد الديون السيادية التي تضمنت حتى وصلت في إيطاليا إلى 7.1 تريليون يورو، في إسبانيا 700 مليار يورو، وفي اليونان 350 مليار يورو، ويتبين حجم مشكلة اليونان في ضوء حجم الناتج المحلي لليونان والغرب لا يشكل أكثر من 3% في المائة من الناتج المحلي لمنطقة اليورو، لكن عجز الموازنة العامة في اليونان يشكل 13% في المائة من الناتج المحلي الإجمالي وهذا يمثل خمسة أضعاف ما هو مسموح به في منطقة اليورو.

وعلى الرغم من أن الحكومات اليونانية المتعاقبة عبر فترة طويلة استشعرت مقدمات الأزمة، إلا أنها لجأت للاقتراض في ظل إقبال المستثمرين فيما يعرف باسم (سوق أدوات الدين). ومع تصاعد الأزمة، ومطالبة الحكومة اليونانية لأوروبا والعالم بمساعدتها، فإن 70%

من اليونانيين رفضوا قرارات الحكومة بقبول مساعدات صندوق النقد الدولي المشروطة، واندلعت المظاهرات والاضطرابات احتجاجا على برامج التقشف التي أعلنتها الحكومة.

وقد ساهم في انفجار أزمة الديون الأوروبية غياب الثقة في الأسواق الأوروبية نتيجة للموقف السلبي لبعض دول الاتحاد الأوروبي في بادئ الأزمة تجاه اليونان، حيث أعلنت بعض الحكومات صراحة عن عدم تقديم أي عون لها رغم أن ديونها وقتها لم تكن تتعذر 300 مليار يورو عام 2010 وهو ما انعكس أثره سلبا في كل الأسواق الأوروبية . وفي الوقت نفسه لا يمكن إهمال أسباب تلك الأزمة من خلال وجود اتحاد أوروبي نفدي مع انفصام في السياسة المالية، وغض الطرف عن التجاوزات المالية الحاكمة لهذا الاتحاد وفقا لاتفاقية ماستريخت، وخاصة سجل الديون في العديد من دول الاتحاد وفي مقدمتها اليونان.

وإن كانت المشكلة المالية، وإعلان إفلاس دولة ليست بالظاهرة الحديثة، حيث إن هناك أمثلة عديدة شهدت إعلان إفلاس دولة أكثر من مرة (فرنسا بين 1500 - 1800)، وإسبانيا في القرن 19سبع مرات إلا أن الأزمة اليونانية- الأوروبية الراهنة تتخطى على ملاحظات مهمة . وترجع بشكل أساسي إلى العديد من الأسباب والتي من أهمها الآتي:

1. الفساد في النظام المصرفي و ضعف الرقابة عليه، حيث أن العديد من

المصارف قامت بعمليات تلاعب في أسعار الفائدة وفي أسعار الصرف وتهربت من دفع و قدمت قروضاً لمؤسسات متغيرة بدون دراسة علمية، وأعطت قروضاً عقارية لأفراد دون مراعاة لمستوى دخولهم بدون مراعاة للقيمة الفعلية للعقار .

2. عدم قدرة الحكومات على تنفيذ برامج التقشف لأسباب سياسية واجتماعية واستمرارها في سياسة الاقتراض .

3. الأزمة الاقتصادية الأمريكية التي تم تصديرها إلى منطقة اليورو نتيجة للتدخل في الاستثمارات المتبدلة بين الحكومات والمصارف والأفراد.

4. ارتفاع مستوى الدين العام إلى الحد الذي يتجاوز في كثير من الأحيان 250% من الدخل القومي كما هو في حالة اليونانية و100% كما في حالة الإيرلندية.

5. ارتفاع نسبة القروض المتعثرة للأفراد والمؤسسات، وانتقال تلك القروض لكاهل الدول التي ضمنت القروض.

6. الخلل في الميزان التجاري حيث خسر العديد من دول جنوب أوروبا حصصه في السوق لصالح دول الشمال كألمانيا بسبب الضعف في التنافسية والتنظيم، وكذلك خسارة أوروبا لحصتها من السوق العالمية لصالح الولايات

المتحدة الأمريكية بسبب انخفاض سعر الدولار ولصالح الصين والهند بسبب الأسعار المنافسة.

7. مشكلة بنية منطقة اليورو الاقتصادية، حيث توجد وحدة نقدية دون تشابه أو انسجام في بنية المؤسسات وبوجود اختلاف في قوانين الضرائب والتقاعد ومستوى التطور والنمو.
8. عدم وجود مرونة في الجهاز النقدي الأوروبي حيث لا يسمح للدول بصرف النقود لتغطية احتياجاتها لتسهيل تجاراتها، وهذا دفع الدول إلى رفع الضرائب للحصول على سيولة نقدية ما أدى إلى خفض قدراتها التنافسية.
9. تردد المصارف والأفراد في شراء سندات الدول المتعثرة ورحيل رؤوس الأموال أدى إلى استفحال الأزمة، فعلى سبيل المثال في الأشهر الأولى من عام 2012 خرج من إسبانيا 163 مليار يورو، وهكذا هو الحال بالنسبة للدول الأوروبية الأخرى المتعثرة.
10. التناقض بين الدول الأوروبية في كثير من الأحيان يفوق التنسيق بينها، وذلك بسبب الصراع بين مراكز القرار السياسي والاقتصادي ولعدم وجود هوية أوروبية موحدة، ففي كثير من الأحيان يكون السعي إلى معاقبة الدول أكثر من السعي لمساعدتها.

• الإجراءات الأوروبية لمواجهة الأزمة

وأطلاقاً من مبدأ التضامن اتخذت دول منطقة اليورو إجراءات اقتصادية لمساعدة الدول الأوروبية المتعثرة على تنفيذ الإصلاحات المطلوبة ، حيث أنها شكلت أجهزة لمتابعة تنفيذ تلك الإجراءات ، والتي تلزم دول الاتحاد بتقديم معلومات إحصائية وتقارير اقتصادية تتعلق بأوضاعها وتجبرها على إتباع خطط تتعلق بالنظام الضريبي والاستثمار وغيرها من الأمور الاقتصادية بغرض تطبيق سياسة اقتصادية موحدة. ومن أهم الهيئات التي تم إنشاؤها ما يلي:

1. هيئة الاستقرار المالي الأوروبي (European Financial Stability Facility-EFSF). وتعمل هذه الهيئة على متابعة وتأمين الاستقرار المالي، حيث أنه قدم سندات بقيمة 35 بليون يورو أثناء أزمة الاقتصاد اليوناني.

2. الجهاز المالي الأوروبي للموازنة (European Financial Mechanism-EFSM). ويقوم هذا الجهاز بتقديم التمويل في حالات الطوارئ والحالات

المستعجلة، حيث إنها أمدت كل من ايرلندا والبرتغال نحو 48.5 بليون يورو و(أي 22.5 بليون يورو لاييرلندا و 26 بليون يورو للبرتغال).

3. الهيئة الأوروبية المشتركة (European Fiscal Compact). تتابع هذه الهيئة تنفيذ القوانين والعقوبات وتحدد نسبة العجز المسموح بها، وتضع شروط الإقراض.

كما قام صندوق النقد الدولي بتقديم المساعدات المالية للعديد من دول أوروبا التي تعاني من العجز في ميزانيتها، ويوضح الجدول التالي حجم المساعدات المالية الموجهة لتلك البلدان، وذلك على النحو التالي:

جدول (2)

المساعدات المالية لدول أزمة الديون الأوروبية

| البلد | تاريخ الموافقة | مساعدة الاتحاد الأوروبي | المقدمة من صندوق النقد الدولي | إجمالي المساعدات المالية |
|----------|----------------|---------------------------------|----------------------------------|----------------------------------|
| اليونان | مايو 2010 | 80 بليون يورو (115 بليون دولار) | 30 بليون يورو (43 بليون دولار) | 110 بليون يورو (158 بليون دولار) |
| اييرلندا | ديسمبر 2010 | 45 بليون يورو (65 بليون دولار) | 22.5 بليون يورو (32 بليون دولار) | 67.5 بليون يورو (97 بليون دولار) |
| البرتغال | مايو 2010 | 52 بليون يورو (75 بليون دولار) | 26 بليون يورو (37 بليون دولار) | 78 بليون يورو (112 بليون دولار) |

Source: IMF press releases.

أما فيما يتعلق بالإجراءات التي فرضها الاتحاد الأوروبي، فقد فرض على اليونان، إعفاء 150.000 شخص من موظفي القطاع العام من مناصبهم، خفض المرتبات عموماً والمرتب الأساسي ومعاشات التقاعد، رفع سن التقاعد، رفع الضريبة على الدخل والضريبة على السلع، تحسين أداء جهاز التحصيل الضريبي، دمج أو حل العديد من مؤسسات القطاع العام بغرض خفض الإنفاق، وخفض الإنفاق على التسلح.

وبالرغم من الجهود التي بذلتها المؤسسات الاقتصادية الدولية والاتحاد الأوروبي للحد من الأزمة من خلال اتخاذ سلسلة من عمليات الإنقاذ للاقتصادات الأوروبية المتعثرة، إلا أن عام 2012 شهد امتداد للأزمة من الدول الهامشية في المنطقة إلى الدول الأوروبية التي يعانيها في مواجهة الأزمة، فقد امتدت الأزمة إلى إيطاليا وفرنسا وفرنسا وألمانيا وإن كانت بحسب مختلفة، وهذا ما استتبع أن قامت وكالة "ستاندرد أند بوروز" بتخفيض تصنيف إيطاليا في سبتمبر 2012 إلى "A" بدلاً من "A+" وتخفيض تصنيف فرنسا الائتماني الممتاز من "AA" إلى درجة "AA+" إلى جانب ثمانية دول أخرى وذلك في شهر يناير من عام 2012. وأبقيت الوكالة على تصنيف "AA+" لفرنسا في شهر نوفمبر 2012، كما أن وكالة موديز في أكتوبر من عام 2012 خفضت تصنيف قيرص ثلات درجات إلى "B".³ كما أن الاقتصاد الألماني - أكبر اقتصاد في منطقة اليورو - لم يسلم هو الآخر من الأزمة، حيث تشير البيانات إلى تراجع النمو للاقتصاد الألماني إلى معدل سنوي بلغ 0.9 في المائة خلال الربع الثالث لعام 2012.

ثالثاً: الاحتجاجات والثورات الشعبية بالدول العربية

بالرغم من تركيز معظم المحللين على الأسباب السياسية للثورات والاحتجاجات العربية، إلا أن تلك الثورات لم تكن لتتجدد تلك الاستجابة الشعبية من قطاع عريض من الشعوب العربية في غياب الأسباب الاقتصادية، فالأسباب الاقتصادية هي التي وفرت الدعم الكافي لتلك الثورات من الفئات المهمشة في المجتمعات العربية، حيث تتفق الدول العربية التي اندلعت فيها هذه الثورات في كثیر من الظروف والمشكلات الاقتصادية، التي أثرت في جودة حياة الشعوب ودرجة رفاهيتها .

وفي مقدمة هذه الظروف حالة الإحباط التي أصبت بها شعوب هذه البلدان بسبب ضعف نتائج برامج الإصلاح الاقتصادي بصفة عامة، وتسببها في العديد من المشكلات في كثير من القطاعات الاقتصادية، وإخفاقها في الحد من معدلات الفقر، وتوفير فرص العمل. ويمكن رصد أهم المؤشرات الاقتصادية التي ساهمت في اندلاع الاحتجاجات والثورات بالدول العربية في الجدول التالي:-

جدول (3)

أهم مؤشرات الدول العربية لعام 2010

| مؤشر التنافسية | مؤشر سهولة الأعمال | مؤشر الفساد | *الأمية* | البطالة | التضخم | نسبة الفقر** | معدل النمو | الدولة |
|----------------|--------------------|-------------|----------|---------|--------|--------------|------------|-----------|
| 50.0 | 100.0 | 50.0 | 7.2 | 13.4 | 5.10 | 13.3 | 5.5 | الأردن |
| 23.0 | 33.0 | 28.0 | 10.2 | 4.2 | 0.90 | | -3.2 | الإمارات |
| 38.0 | 20.0 | 48.0 | 9.2 | 3.8 | 1.90 | 11 | 3.1 | البحرين |
| 40.0 | 69.0 | 59.0 | 19.4 | 13.0 | 4.50 | 3.8 | 3.10 | تونس |
| 83.0 | 136.0 | 105.0 | 22.3 | 10.0 | 3.90 | 5.7 | 2.4 | الجزائر |
| - | 163.0 | 91.0 | 29.7 | | | 42 | 5.0 | جيبوتي |
| 28.0 | 13.0 | 50.0 | 12.4 | 10.5 | 5.30 | | 0.1 | السعودية |
| - | 154.0 | 172.0 | 30.7 | 13.7 | 13.00 | 50 | 4.6 | السودان |
| 94.0 | 143.0 | 127.0 | 16.2 | 8.4 | 4.40 | 12.3 | 6.0 | سوريا |
| - | 153.0 | 175.0 | 22.4 | | 2.40 | 22.9 | 4.2 | العراق |
| 41.0 | 65.0 | 41.0 | 13.3 | | 3.20 | 34.5 | 1.1 | عمان |
| 22.0 | 39.0 | 19.0 | 3.7 | 0.5 | 2.40- | | 12.0 | قطر |
| 39.0 | 61.0 | 54.0 | 6.0 | 5.9 | 4.00 | | -5.2 | الكويت |
| - | 108.0 | 127.0 | 7.9 | 0.0 | 4.50 | 8 | 8.5 | لبنان |
| 88.0 | - | 146.0 | 11.6 | 19.5 | 2.40 | | -2.3 | ليبيا |
| 70.0 | 106.0 | 98.0 | 33.6 | 8.9 | 11.10 | 22 | 4.7 | مصر |
| 73.0 | 128.0 | 85.0 | 39.7 | 9.1 | 0.90 | 9 | 4.9 | المغرب |
| 127.0 | 166.0 | غ.م | 43.2 | غ.م | | 42 | -1.2 | موريطانيا |
| - | 99.0 | 146.0 | 39.1 | غ.م | 12.10 | 34.8 | 3.9 | اليمن |

** بيانات عام 2006 *بيانات عام 2008 *

المصدر: - التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد مختلفة

- صندوق النقد الدولي، افاق الاقتصاد العالمي، اكتوبر 2010، سبتمبر 2011.

- www.doingbusiness.org -

www.weforum.org -

من الجدول السابق يمكن رصد أهم العوامل الاقتصادية التي ساهمت في اندلاع الاحتجاجات والثورات الشعبية بالدول العربية وهي:-

1— تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي وشعور المواطن في هذه الدول بأن مستويات المعيشة لا تتحسن بل تتراجع، ولا تتواءب مع ما تعزنه الحكومات من أرقام في هذا المجال، فمعدلات النمو المحققة بالرغم من إنها تعد مقبولة إلا إنها تفقد أهميتها، مع الأوضاع المعيشية السيئة التي تعانى منها الدول العربية غير البترولية، فهذه المعدلات لا يمكنها معالجة نسب الفقر التي تعانى منها تلك الدول، فالنمو الاقتصادي وحده غير كاف لتحقيق هدف الإقلال من حدة الفقر خاصة أمام تشعب العلاقة الوظيفية بين النمو، والفقير، وتوزيع الدخل. فارتفاع معدلات النمو لا يؤدي حتماً إلى تحسن في وضع الفقراء، خاصة إذا لم يصاحب هذا النمو إعادة توزيع الثروة في صالح الفقراء. لذلك تركزت جهود الدول والمؤسسات المالية الدولية حول جعل النمو "مناصراً للفقراء".

وفي الواقع أن معدلات النمو بالدول العربية لم يحقق أغلبها النتائج المرجو منه نظراً لعدم عدالة توزيع عوائد التنمية في هذه الدول بين الفئات المختلفة، فقد بلغ مؤشر جيني لتوزيع الدخل نسب مرتفعة في الدول العربية بلغ نحو 64% في جزر القمر، 41% في المغرب، 41.5% في العراق، 38% في موريتانيا واليمن، 36% في الجزائر، 32% في مصر.

2— ارتفاع معدلات البطالة وضعف نتائج برامج التشغيل في معظم هذه الدول، وتشير الأرقام إلى أن متوسط معدل البطالة في الدول العربية وصل إلى نحو 14.6 في المائة (يرأوح هذا المعدل بين 50% في جيبوتي ونحو 0.5% في قطر)، وهو أكثر من ضعف معدل البطالة في العالم، ويقدر عدد العاطلين عن العمل في الدول العربية نحو 14.2 مليون عاطل.

ومما جعل عدد كبير من الشباب في هذه الدول بيس من سوق العمل، أن معدل البطالة بين الشباب العربي بلغ أكثر بقليل من 23% عام 2010 (تراوحت بين 62.2% في جيبوتي 28.2% في الكويت). وأن هذه النسبة ترتفع بأوساط النساء إلى أكثر من 30%， وأن مشاركتهن بسوق العمل العربية هي الأضعف على مستوى العالم (تراوحت بين 78.8% في البحرين و 20.9% في فلسطين). ومما يعقد من تلك المشكلة أن سوق العمل العربية ضعيفة ولا تحظى إلا بعد محدود للغاية من فرص التشغيل.

3— تزايد معدلات الفقر وسقوط النسبة الأكبر من السكان تحت خط الفقر في العديد من الدول العربية، فتشير تقديرات مؤشر الفقر الإنساني بالدول العربية، باستثناء الكويت والصومال غير المدرجين في المؤشر، يفتقرن إلى الخدمات الأساسية في مجالات الصحة والتعليم والى

مقومات العيش الكريم، وبعض الدول مثل فلسطين والصومال وموريتانيا والأردن واليمن والسودان التي يبلغ نسبه الفقر فيها نحو 40 %، وتجاوز 21 % في مصر، وتجاوز 10 % في سوريا والعراق وتونس والجزائر.

4 – تراجع جودة الخدمات العامة المقدمة للمواطنين في كثير من الدول العربية، مثل التعليم والصحة والمواصلات، وهو الأمر الذي كان له انعكاساته على جودة الحياة، وعلى طريقة فهم المواطنين للقضايا الوطنية، ويکفي هنا الإشارة إلى تفاقم معدلات الأمية في الدول العربية، التي تجاوزت 59 % في العراق، ونحو 33.6 % في مصر، ونحو 15.5 % في سوريا، ونحو 13.2 في المائة في ليبيا، ونحو 19.4 % في تونس، ونحو 41.1 % في اليمن.

5 . الفساد الذي استشرى في المجتمعات العربية، فحسب مؤشر الدول الأقل فساد في العالم يوجد 5 دول عربية فقط في الخمسين الأوائل، وهي الامارات «سلطنة عمان، البحرين،الأردن وال سعودية»، في حين جاءت باقي الدول العربية في ترتيب متاخر بلغ 175 للسودان والعراق، 146 لليبيا واليمن، 127 للبنان وسوريا، 105 للجزائر، 98 لمصر، 85 للمغرب، 59 لتونس و54 للكويت، اي ان المنطقة العربية عموما تعد من اکثر المناطق التي ينتشر فيها الفساد؛ وفقا لهذا المؤشر، وهذا تفسير نسبي لانخفاض نصيب الدول العربية من الاستثمار الاجنبي المباشر، لأن الحد من الفساد يعد من أهم عناصر تحسن مناخ الاستثمار.

6. التضخم، يعتبر التضخم إنعكاسا ونتيجة للسياسات الاقتصادية المتبعة في الدولة . فوجود التضخم في الاقتصاد الوطني يعني فشل السياسات الاقتصادية في تحقيق أحد أهم أهدافها إلا وهو الحفاظ على الاستقرار العام للأسعار. من ناحية أخرى فهناك ارتباطات قوية و مباشرة بين السياسات الاقتصادية وأهدافها وكفاءة وفاعلية أدائها وبين الجوانب البنوية والهيكلية للنظام السياسي

وتشير البيانات الى معاناة معظم الاقتصاديات العربية من التضخم خلال السنوات الماضية، بالرغم من أن مسبباتها قد تختلف من دولة عربية الى اخرى، فقد بلغ نحو 13 %، 11% في السودان واليمن ومصر على التوالي وما يزيد من اثر تلك الارتفاعات في المستوى العام للأسعار، هو فشل سياسات الدعم الحكومي في مساعدة الفئات الأكثر فقرًا، حيث تشير دراسات البنك الدولي إلى أن 34 % فقط من مبالغ الدعم الهائلة المقدمة في الدول التي شهدت الانضرابات تذهب للفئات الفقيرة وأن 66 % من هذه المبالغ تذهب للفئات التي لا تستحق الدعم.

بالإضافة إلى فشل السياسات الاقتصادية المتبعة مما أوجد حالة من عدم التوازن الداخلي والخارجي وجعل معظم الدول العربية تتذيل دول العالم في مؤشرات التنافسية ، ومؤشر سهولة أداء الأعمال .

المبحث الثاني

الأثار غير المباشرة للتحولات على التشغيل بالدول العربية.

من المتوقع ان تمارس التحولات الاقتصادية الدولية تأثيرا غير مباشراً على التشغيل بالدول العربية من خلال تأثيرها الكبير على معدل النمو بالدول العربية وتأثيرها المباشر على عدد من القطاعات الاقتصادية ، وفيما يلي أهم تلك التأثيرات:-
أولا: النمو الاقتصادي:

إن المتتبع لمعدلات نمو الناتج الحقيقي بالدول العربية يجد أنها حققت معدلات نمو ايجابية خلال السنوات العشر الأخيرة بمعدلات تفوق المعدل العالمي بفضل صادراتها من البترول، إلا أنه اعتبارا من عام 2008 وهي بداية الأزمة المالية العالمية وما تبعها من أزمة الديون السيادية ثم الثورات والاحتجاجات الشعبية بالدول العربية التي ما تزال تعصف بالدول العربية، والتي لم تغير المشهد السياسي في المنطقة فحسب بل أفرزت في المقابل مشهدا اقتصاديا جعل المنطقة التي تضم أهم مصادر إنتاج النفط الرئيسية في العالم، يتوجه معدل النمو بها إلى الانخفاض، بل أن عامي 2011، 2012 حققت فيه معدل نمو أقل من المعدل العالمي، وفقا لتقرير صندوق النقد الدولي حول نمو الناتج المحلي الإجمالي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

فقد انخفض معدل النمو من 5.4% عام 2008 ليبلغ 1.1% عام 2009 وبعد التحسن النسبي عام 2010 عاد لينخفض معدل النمو بتأثير الثورات والاحتجاجات الشعبية وأزمة الديون السيادية الأوروبية خلال عامي 2011، 2012 الجدول رقم(4) والشكل(1):-

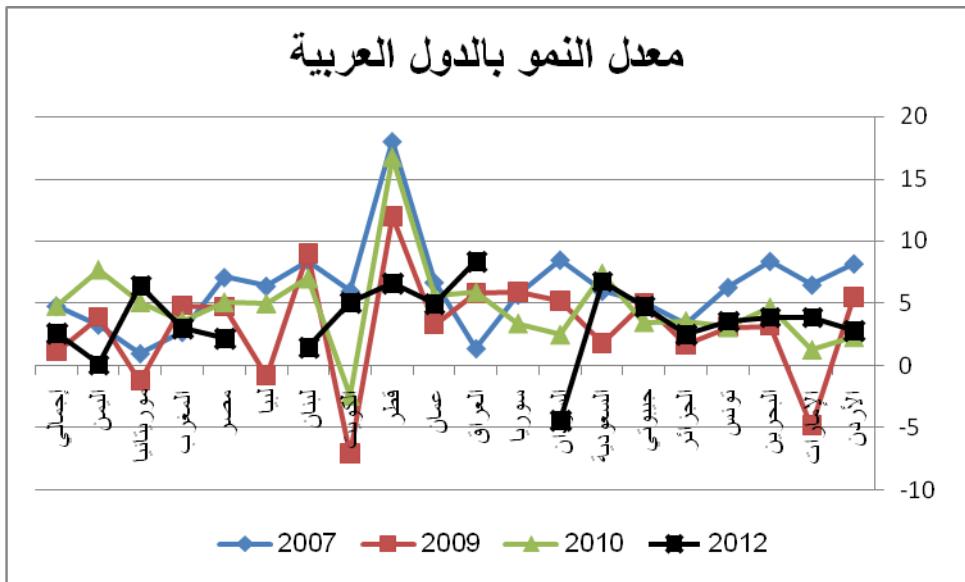
(4) جدول
معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة 2012- 2007

| الدول | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 |
|----------|------|------|------|------|------|------|
| الأردن | 8.2 | 7.2 | 5.5 | 2.3 | 2.6 | 2.8 |
| الإمارات | 6.5 | 5.3 | 4.8- | 1.3 | 5.2 | 3.9 |
| البحرين | 8.4 | 6.3 | 3.2 | 4.7 | 2.1 | 3.9 |

| | | | | | | |
|-------|-------|------|------|------|------|-----------|
| 3.6 | 1.9- | 3.1 | 3.1 | 4.5 | 6.3 | تونس |
| 2.5 | 2.4 | 3.6 | 1.7 | 2.0 | 3.4 | الجزائر |
| 4.8 | 4.5 | 3.5 | 5.0 | 5.8 | 5.1 | جيبوتي |
| 6.8 | 8.5 | 7.4 | 1.8 | 8.4 | 6.0 | السعودية |
| 4.4- | 1.9- | 2.5 | 5.2 | 3.0 | 8.5 | السودان |
| | | 3.4 | 5.9 | 4.5 | 5.7 | سوريا |
| 8.4 | 8.6 | 5.9 | 5.8 | 6.6 | 1.4 | العراق |
| 5.0 | 4.5 | 5.6 | 3.3 | 13.2 | 6.7 | عمان |
| 6.6 | 13.0 | 16.7 | 12.0 | 17.7 | 18.0 | قطر |
| 5.1 | 6.3 | 2.4- | 7.1- | 2.5 | 6.0 | الكويت |
| 1.5 | 1.5 | 7.0 | 9.0 | 8.6 | 8.4 | لبنان |
| 104.5 | 62.1- | 5.0 | 0.8- | 2.7 | 6.4 | ليبيا |
| 2.2 | 1.8 | 5.1 | 4.7 | 7.2 | 7.1 | مصر |
| 3.0 | 5.0 | 3.6 | 4.8 | 5.6 | 2.7 | المغرب |
| 6.4 | 3.9 | 5.1 | 1.2- | 3.5 | 1.0 | موريتانيا |
| 0.1 | 10.5- | 7.7 | 3.9 | 3.6 | 3.3 | اليمن |
| 2.6 | 2.5 | 4.8 | 1.1 | 5.3 | 4.8 | إجمالي |
| 3.2 | 4.0 | 5.2 | 0.6- | 2.8 | 5.4 | العالم |

المصدر : صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي، أبريل 2013.

شكل رقم (1)



المصدر: الجدول السابق

ويتضح من الجدول (4) والشكل رقم (1) ما يلي:-

- بعد أن بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالدول العربية نحو 5.3 % عام 2008، انخفض عام 2009 بفعل الأزمة المالية العالمية ليبلغ نحو 1.1 % إلا انه مازال أعلى من معدل النمو العالمي البالغ (-0.6%)، ومع انكسار حدة الأزمة عام 2010 عاد معدل النمو بالدول العربية ليحقق معدل نمو بلغ 4.8 % مقابل 5.2 % معدل النمو العالمي. ومع اندلاع الاحتجاجات والثورات الشعبية بالدول العربية وكذا ظهور أزمة الديون السيادية الأوروبية، انخفض معدل النمو بالدول العربية ليبلغ 2.5 % عامي 2011، 2012 ، وهمما أقل من معدل النمو العالمي البالغ 4 %، 3.2 %.
- بمقارنة معدل النمو للدول العربية فرادي عام 2007 مقارنة بعام 2012 يلاحظ أن هناك خمس دول عربية هي التي ارتفع فيها معدل النمو، هي الجزائر، العراق، الكويت، ليبيا، موريتانيا.
- بالرغم من ارتفاع أسعار البترول لمستويات قياسية خلال الفترة محل البحث، إلا أن باقي الدول العربي(16) دولة عربية، بما فيها الدول العربية النفطية انخفض فيها معدل النمو عام 2012 مقارنه بعام 2007.

والسبب الرئيسي وراء هذا الأداء الضعيف هو التغيرات الاقتصادية العالمية والأحداث السياسية في دول الربيع العربي؛ و التي ألحقت بالاقتصادات العربية أضرارا كبيرة

خاصة في القطاع السياحي الذي وصلت خسائره نحو 13 مليارات دولار أمريكي حتى الآن، كما أن هروب رؤوس الأموال وتوقف بعض المؤسسات الأجنبية وتدور نشاطات قطاعات اقتصادية رئيسية، كالنفط والسياحة والنقل والخدمات وتضرر البنية التحتية بصورة كبيرة ألغت بظلالها على النمو الاقتصادي في هذه الدول.

كما أن هناك عوامل أخرى ساهمت في الأداء المتواضع لاقتصاديات تلك الدول أهمها، تراجع الأداء الاقتصادي في أوروبا الذي أدى إلى تداعيات سلبية قوية على هذه الدول، حيث يوجد ارتباط قوي بين الاقتصادات الأوروبية واقتصادات الدول المستوردة للنفط في شمال أفريقيا ودول المشرق العربي عبر السياحة والتجارة وتحويلات العاملين.

هذا الأداء المتواضع للاقتصادات العربية سينعكس حتماً على معدل البطالة بالدول العربية، فالارتباط بين النمو والتشغيل من ثوابت النظرية الاقتصادية، ومن ثم فإن الدول العربية التي ستعاني من انخفاض معدل النمو ستشهد معدلات مرتفعة للبطالة

ثانياً: الاستثمار الأجنبي:

وعلى صعيد الاستثمارات الخارجية المباشرة الواردة إلى الدول العربية، والتي تساهم في ارتفاع معدل النمو لاقتصادات الدول المضيفة وذلك بطريقة مباشرة، باعتبارها مصدر أساسي للموارد المالية خصوصاً للدول النامية التي تعاني من عجز مالي، ومصدر للمعرفة والخبرات الإدارية، توطين التكنولوجيا، وزيادة القدرة التصديرية للدول المضيفة، خلق وظائف جديدة ومن ثم الحد من مشكلة البطالة، بالإضافة إلى بعض المزايا الأخرى التي يمكن أن تتحقق بطرق غير مباشرة.

ونتيجة لحالة عدم استقرار الاقتصاد العالمي نتيجة للأزمة المالية العالمية، وأزمة الديون السيادية الأوروبية، واللتان أثرتا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بصفة عامة باعتبار أن الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا هما المصدر الأساسي له، كما أن عدم الاستقرار السياسي الذي شهدته الدول العربية والذي أثر سلباً على المناخ الاستثماري في المنطقة. تشير البيانات إلى انخفاض حجم الاستثمار الأجنبي المباشر بالدول العربية خلال الفترة محل الدراسة، فبعد أن بلغ مستوى قياسي عام 2008؛ حيث بلغ نحو 97 مليار دولار، انخفض عام 2009 انعكاساً للأزمة المالية العالمية ليبلغ نحو 81 مليار دولار ثم نحو 66 مليار دولار عام 2010، ثم كان الانخفاض بنسبة أكبر عامي 2011، و2012 ليبلغ نحو 41، 47 مليار دولار وذلك للتأثير المزدوج من جانب أزمة الديون السيادية الأوروبية باعتبار

أن الدول الأوروبية المصدر الأول لتلك الاستثمارات للدول العربية، وكذا انعكاساً للثورات والاحتجاجات الشعبية بالدول العربية. كما أن هذا الانخفاض كان أكثر حدة بالدول العربية التي شهدت ثورات واحتجاجات شعبية، و تأتي مصر واليمن والبحرين في مقدمة هذه الدول على النحو التالي:

جدول (5)

حجم الاستثمارات الأجنبية في الدول العربية خلال الفترة 2007-2012
(مليون دولار)

| معدل النمو | 2012 | 2011 | 2010 | 2009 | 2008 | 2007 | |
|------------|--------|--------|--------|--------|--------|--------|-----------|
| -4.8 | 1,403 | 1,474 | 1,651 | 2,413 | 2,826 | 2,622 | الأردن |
| 25.0 | 9,602 | 7,679 | 5,500 | 4,003 | 13,724 | 14,187 | الإمارات |
| 14.1 | 891 | 781 | 156 | 257 | 1,794 | 1,756 | البحرين |
| 67.1 | 1,918 | 1,148 | 1,513 | 1,688 | 2,759 | 1,616 | تونس |
| -42.3 | 1,484 | 2,571 | 2,264 | 2,746 | 2,593 | 1,662 | الجزائر |
| -25.3 | 12,182 | 16,308 | 29,233 | 36,458 | 39,456 | 24,319 | السعودية |
| -8.4 | 2,466 | 2,692 | 2,064 | 1,816 | 2,601 | 2,426 | السودان |
| | | | 1,469 | 2,570 | 1,467 | 1,242 | سوريا |
| 22.4 | 2,549 | 2,082 | 1,396 | 1,598 | 1,856 | 972 | العراق |
| 104.9 | 1,514 | 739 | 1,243 | 1,485 | 2,952 | 3,332 | عمان |
| -475.9 | 327 | -87 | 4,670 | 8,125 | 3,779 | 4,700 | قطر |
| 116.5 | 1,851 | 855 | 456 | 1,114 | -6 | 111 | الكويت |
| 8.7 | 3,787 | 3,485 | 4,280 | 4,804 | 4,333 | 3,376 | لبنان |
| | | | 1,909 | 3,310 | 3,180 | 3,850 | ليبيا |
| -679.3 | 2,798 | -483 | 6,386 | 6,712 | 9,495 | 11,578 | مصر |
| 10.4 | 2,836 | 2,568 | 1,574 | 1,952 | 2,487 | 2,805 | المغرب |
| 104.4 | 1,204 | 589 | 131 | -3 | 343 | 139 | モوريتانيا |
| -167.4 | 349 | -518 | 189 | 129 | 1,555 | 917 | اليمن |
| 12.6 | 47,161 | 41,883 | 66,084 | 81,177 | 97,194 | 81,610 | الإجمالي |

المصدر: الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي، 2013.

شكل رقم (2)



من الجدول السابق يلاحظ ما يلي:-

- شهدت إحدى عشر دولة عربية انخفاضاً في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر عام 2012 مقارنة بعام 2008 من بين ستة عشر دولة متوافر عنها بيانات عام 2012، والأمر الملفت للنظر أن الدول العربية البترولية والتي لم تشهد احتجاجات شعبية لم تسلم هي الأخرى لهذا الانخفاض، وذلك بفعل المتغيرين الآخرين التي شملهما البحث.
- هناك أربعة دول عربية فقط شهدت ارتفاعاً في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر عام 2012 مقارنة بعام 2008، هي العراق، الكويت، لبنان وموريتانيا، ولكن كانت بنساب منخفضة.

وهذا الانخفاض سيمارس أثراً سلبياً على التشغيل بالدول العربية باعتبار أن الاستثمار بصفة عامة، ومنه الاستثمار الأجنبي المباشر، ومن أهم المتغيرات الاقتصادية التي تعكس مباشرة على التشغيل.

ثالثاً: السياحة:

تعد السياحة واحدة من أهم مصادر الدخل في الاقتصاد الوطني للعديد من الدول العربية، حيث تمثل أحد أهم مكونات الصادرات الخدمية ذات التأثير الكبير في ميزان المدفوعات، كما أنها من الأنشطة التي تساهم بفعالية في زيادة الناتج المحلي الإجمالي وزيادة إيرادات النقد الأجنبي. وتمثل السياحة صناعة متقدمة ومتعددة الاتجاهات والتشابكات مع مجمل الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

وعلى الرغم من امتلاك العالم العربي مقومات سياحية كبيرة يمكنها أن تؤهله لأن يكون من أكثر مناطق العالم جذباً للسياح إلا أن حصته من السياحة العالمية لا تتجاوز نسبة خمسة في المائة، وهي لا تتناسب مع ما يزخر به العالم العربي من ثروات طبيعية وثقافية وحضارية مختلفة. وقد أدرك العالم العربي أهمية قطاع السياحة في النمو الاقتصادي وتخفيف حدة الفقر وتحفيظ معدلات البطالة.

وقد صاحب الاهتمام بقطاع السياحة والسفر في الدول العربية ارتفاع مستوى الاستثمار العام والخاص في مشاريع البنية الأساسية المرتبطة بالسياحة والتي تشمل الإقامة، الانتقال، الحدائق العامة، والمنتجعات. وتبذل الدول العربية جهوداً كبيرة لتشجيع الاستثمار في هذه المجالات، حيث يعتبر قطاع السياحة إحدى أسرع الصناعات نمواً من حيث كونها مورداً للعملات الأجنبية، ومولداً لفرص عمل جديدة.

هذا وقد انعكس الاهتمام بقطاع السياحة على السياحة العربية مما جعل الإيرادات السياحية العربية تمثل أكثر من 7 في المائة من الإيرادات السياحية العالمية عام 2010 بعد أن كانت نحو 2.3 في المائة عام 2001، وقد بلغت الإيرادات السياحية نحو ثمانية دول عربية نحو 52 مليار دولار عام 2009 ارتفعت نحو 59 مليار دولار عام 2010 وهو العام الذي انتعش فيه الاقتصاد العالمي نسبياً بعد انحسار أثار الأزمة المالية العالمية، ومع ارتفاع الديون السيادية والاحتجاجات والثورات الشعبية بالمنطقة العربية واصلت انخفاضها لتبلغ نحو 41 مليار دولار لنفس الدول عام 2011 وهذا ما يتضح من الجدول التالي :-

جدول رقم (6)
عائدات السياحة بالدول العربية 2009 – 2011

| معدل النمو عام 2011 | 2011 | 2010 | 2009 | 2008 | |
|------------------------|-------|-------|-------|-------|----------|
| -12.1 | 3,000 | 3,413 | 2,911 | 1,441 | الأردن |
| 7.3 | 9,204 | 8,577 | 7,352 | 3,218 | الإمارات |
| | غ.م | 1,362 | 1,118 | 920 | البحرين |
| -32.0 | 1,805 | 2,654 | 2,773 | 2,143 | تونس |
| | غ.م | 219 | 267 | 184 | الجزائر |
| 26.0 | 8,459 | 6,712 | 5,995 | 4,622 | السعودية |

| | غ.م | 6,190 | 3,757 | 1,944 | سوريا |
|-------|--------|--------|--------|--------|----------|
| ! | غ.م | 94 | 299 | 89 | السودان |
| 20.3 | 926 | 770 | 689 | 429 | عمان |
| | غ.م | 667 | 410 | 119 | فلسطين |
| 100.3 | 1,170 | 584 | 179 | 760 | قطر |
| -12.3 | 199 | 227 | 354 | 164 | الكويت |
| | غ.م | 8,012 | 6,774 | 5,532 | لبنان |
| | غ.م | 60 | 50 | 250 | ليبيا |
| -30.5 | 8,707 | 12,528 | 10,755 | 6,851 | مصر |
| 8.7 | 7,307 | 6,720 | 6,557 | 4,621 | المغرب |
| | غ.م | 622 | 496 | 181 | اليمن |
| -3.8 | 40,777 | 59,411 | 50,736 | 33,468 | الإجمالي |

المصدر: World Tourism Organization(UNWTO), Barometer, May 2012

من جدول السابق يلاحظ أن الإيرادات السياحية بعد ان بلغت نحو 53 مليار دولار عام 2009 شهدت انخفاضاً عام 2011 لتبلغ نحو 41 مليار دولار بالرغم من عدم توافر بيانات عن الإيرادات السياحية لتسعة دول عربية، وباستبعاد بيانات تلك الدول من عام 2010 يصل معدل الانخفاض نحو 4 في المائة، وهذا المعدل مرشح للارتفاع في ظل ان معظم الدول التي شهدت ثورات واحتجاجات لم يتتوفر عنها بيانات مثل سوريا ، ليبيا ، اليمن ، وتشير البيانات أن مصر و تونس يمثلان نسبة كبيرة من الإيرادات السياحية العربية وهم الدولتان اللتان شهدتا ثورة خلال عام 2011 وأنخفضت الإيرادات السياحية فيهما بنسبة كبيرة ؛ فقد انخفضت في تونس بنسبة 32 في المائة، خلال عام 2011، وكذلك الحال في مصر والتي انخفضت فيها الإيرادات السياحية بنسبة 30 % خلال عام 2011، وبالطبع في ظل الوضع الراهن تم تأثر كل من سوريا واليمن فالإيرادات السياحية بهما من المتوقع أن تكون انخفضت هي الأخرى خلال عام 2011.

وهذا ما هو إلا انعكاس للتغير في عدد السائحين القادمين إلى المنطقة العربية، والتي تأثر بشكل كبير بالثورات والاحتجاجات الشعبية بالدول العربية، وكذا لتأزم الوضع في دول الاتحاد الأوروبي، وهي المصدر الرئيسي للسائحين إلى الدول العربية، فبعد التزايد في عدد السائحين بالدول العربية خلال السنوات الأخيرة تشير البيانات إلى انخفاض عدد السائحين في

معظم الدول العربية التي يتوفر عنها بيانات خلال النصف الأول من عام 2011، وهذا ما يتضح من الجدول التالي :-

جدول(7)

أعداد السائحين الوافدين الى الدول العربية (2011-2009)

العدد بالألف

| معدل النمو عام 2011 | 2011 | 2010 | 2009 | الدول |
|---------------------|--------|--------|--------|----------|
| -12.8 | 3,975 | 4,557 | 3,789 | الأردن |
| 9.4 | 8,129 | 7,432 | 6,812 | الإمارات |
| -30.7 | 4,782 | 6,902 | 6,901 | تونس |
| غ.م | غ.م | غ.م | 1,912 | الجزائر |
| 59.8 | 17,336 | 10,850 | 10,897 | السعودية |
| -40.7 | 5,070 | 8,546 | 6,092 | سوريا |
| غ.م | غ.م | غ.م | 420 | السودان |
| غ.م | غ.م | غ.م | 1,524 | عمان |
| -14.5 | 446 | 522 | 396 | فلسطين |
| غ.م | غ.م | غ.م | 1,659 | قطر |
| غ.م | غ.م | غ.م | 297 | الكويت |
| -23.7 | 1,655 | 2,168 | 1,851 | لبنان |
| -32.4 | 9,497 | 14,051 | 11,914 | مصر |
| 11.4 | 9,342 | 9,288 | 8,341 | المغرب |
| غ.م | غ.م | غ.م | 434 | اليمن |
| 6.3499 | 60,232 | 64,316 | 63,239 | الإجمالي |

المصدر: World Tourism Organization(UNWTO), Barometers, May2012

تشير بيانات جدول (7) الى أنه بالرغم من عدم توافر بيانات عن عدد السائرين الوافدين لأربع دول عربية عام 2011 مما شملتهم بيانات 2010، إلا أن عدد السائرين الوافدين للدول العربية حقق معدل انخفاض بلغ نحو 6.3 في المائة.

أما الوضع في عام 2011، وهو العام الذي شهد الثورات والاحتجاجات الشعبية فقد انقلب الوضع تماماً، فبعد ما حفقت تونس نمواً محدود في عدد السائرين عام 2010، تعرضت لانخفاضاً كبيراً خلال عام 2011، حيث بلغت نسبة الانخفاض 30.7 في المائة. وكذلك الحال في سوريا التي انخفض فيها عدد السائرين الوافدين بنسبة 40.7 في المائة خلال عام 2011، ولبنان التي لم تشهد احتجاجات لم تسلم من هذا الانخفاض، فقد عانت من إنخفاض في عدد السائرين الوافدين بنسبة 23.7 في المائة خلال عام 2011، وهذا يرجع إلى أن الأفواج السياحية كانت تتجه في رحلتها السياحية في المنطقة لأكثر من دولة عربية ومن ثم فقد ترتب على الغاء تلك الأفواج لرحلاتها إلى مصر أو سوريا أو تونس إلى الغاء توجهها إلى لبنان بالتبعية. كما انخفض عدد السائرين الوافدين إلى مصر بنسبة 32.4 في المائة خلال عام 2011.

وفي ظل كثافة التشغيل في قطاع السياحة وإستعابه نسبة معقولة من العمالة العربية، وفي ظل هذا الركود للسياحة العربية فمن المتوقع أن ينعكس ذلك سلباً على حجم التشغيل ومن ثم البطالة بالدول العربية.

رابعاً: أسواق الأوراق المالية:

ان المتتبع للأداء البورصات العربية يلاحظ أنها حققت مؤشرات قياسية حتى عام 2007، ومع الأزمة المالية العالمية اتجهت مؤشرات أسواق الأسهم العربية إلى الانخفاض (الانهيار) حيث بلغ معدل الانخفاض في سوق عمان على سبيل المثال نحو 64%， ومع انحسار إعكاـسات الأزمة عام 2010 عاودت تلك الأسواق إلى التحسن في نشاط الإصدارات الأولية بعد هدوء ملحوظ في عامي 2008، 2009. ولم يقتصر التحسن خلال عام 2010 على الإصدارات الجديدة من الأسهم بل شهدت الإصدارات الجديدة من إصدارات السندات تحسناً ملحوظاً خلال هذا العام. ومن جانب آخر، واصلت الهيئات والسلطات جهودها في تعزيز الحماية والرقابة والذي تمثل في إدخال ضوابط وتعليمات جديدة، بالإضافة إلى ايلاء المزيد من الاهتمام بمسائل تطبيق معايير وممارسات الحكومة السليمة وتنشيط التداول إلا أن هذا النشاط لم يستمر في دول الربيع العربي وبعض الدول العربية الأخرى التي تأثرت به؛ فقد عاود مؤشر تلك البورصات انخفاضه خلال عام 2011 و2012، وساهم في هذا

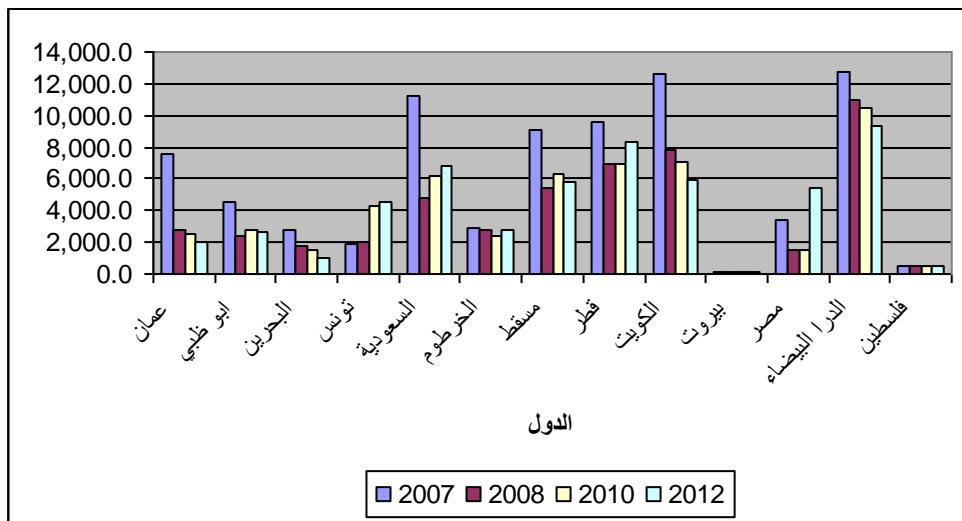
الانخفاض سحب المستثمرين الأجانب لبعض استثماراتهم من البورصات العربية انعكasa
لأزمة الديون السيادية الأوروبية ، وهذا ما يتضح من الجدول التالي :-

جدول رقم (8)
مؤشر البورصات العربية (2012 – 2007)

| 2012 | 2011 | 2010 | 2008 | 2007 | |
|---------|----------|----------|----------|----------|----------|
| 1,957.6 | 1,995.1 | 2,533.5 | 2,758.4 | 7,519.3 | عمان |
| 2,630.9 | 2,402.3 | 2,743.6 | 2,390.0 | 4,551.8 | أبو ظبي |
| 1,065.6 | 1,143.7 | 1,458.2 | 1,804.1 | 2,755.3 | البحرين |
| 4,579.9 | 4,722.3 | 4,291.7 | 1,971.3 | 1,936.8 | تونس |
| 6,801.2 | 6,417.7 | 6,121.8 | 4,803.0 | 11,176.0 | السعودية |
| 2,748.3 | 2,368.5 | 2,363.4 | 2,720.7 | 2,962.1 | الخرطوم |
| 5,760.8 | 5,588.0 | 6,368.8 | 5,441.1 | 9,035.5 | مسقط |
| 8,358.9 | 8,779.0 | 6,959.2 | 6,886.1 | 9,580.5 | قطر |
| 5,934.3 | 5,814.2 | 7,005.3 | 7,782.0 | 12,588.0 | الكويت |
| 105.1 | 105.3 | 139.6 | 102.4 | 129.2 | بيروت |
| 5,462.4 | 501.0 | 1,460.0 | 1,573.1 | 3,412.3 | مصر |
| 9,359.2 | 11,027.7 | 10,522.6 | 10,984.3 | 12,695.0 | المغرب |
| 477.6 | 476.9 | 493.0 | 441.7 | 527.3 | فلسطين |

المصدر : صندوق النقد العربي، تقرير اسواق المال العربية، أعداد مختلفة.

شكل رقم (3)
اداء البورصات العربية خلال اعوام 2007، 2008، 2010، 2012



من جدول (8) و شكل (3)، يلاحظ ما يلي :-

- باستثناء بورصة تونس، فقد شهدت جميع البورصات العربية انخفاضاً في قيمة المؤشر عام 2008 انعكاساً للأزمة المالية العالمية، تجاوز 50% لثلاث بورصات عربية هي عمان، السعودية، مصر، وتراوح بين 20% و50% لست بورصات عربية وكان مؤشر بورصة الخرطوم أقلها انخفاضاً، حيث بلغ نحو 8%.
- بعد التحسن الإيجابي لمعظم البورصات العربية عام 2010 مع انحسار أثر الأزمة المالية العالمية، عادت البورصات العربية إلى المعاناة مرة أخرى عامي 2011، 2012 انعكاساً لتأثيرها بالاحتجاجات والثورات الشعبية التي مرت بعدد من الدول العربية وكذا تأثراً بأزمة الديون السيادية الأوروبية؛ فباستثناء بورصة قطر، تونس انخفض مؤشر كافة البورصات العربية عام 2011، وكانت أكثر انخفاضاً في دول الربع العربي فقد بلغت نسبة الانخفاض نحو 65.7 في المائة في مصر، ثم تراوحت نسبة الانخفاض بين 24.6 في المائة في بورصة بيروت، و21.3 في المائة في بورصة عمان، واستمر الوضع تقريباً لعام 2012، وهذه الانخفاضات لها تأثير سلبي كبير نظراً لأن البورصات العربية مازالت لم تتعافى تماماً من أثر الأزمة المالية العالمية عليها، حيث أن مؤشر البورصات العربية لم تعد لما كانت عليه في أوائل 2008.

المبحث الثالث

أثر التحولات الاقتصادية على التشغيل (البطالة) في الأجلين القصير والطويل

بعد التشغيل ومن ثم معدل البطالة من أكثر المتغيرات الاقتصادية، التي تتأثر مباشرةً بانخفاض معدلات النمو نظراً للعلاقة الوطيدة بين المتغيرين ، ومن ثم فإن تباطؤ معدلات النمو بفعل الأزمة المالية العالمية وكذلك أزمة الديون السيادية الأوروبية ، كما أنها تأثرت سلباً بالاحتجاجات والثورات الشعبية بالدول العربية في الأجل القصير، لأن التأثير عليها كان لحظي و مباشر دون الانتظار لفترة إطاء بين الاحتجاجات والأثر على التشغيل، وفي الأجل الطويل فمن المتوقع أن يأخذ التشغيل اهتماماً كبيراً من الحكومات العربية، لأنه هو المؤشر الملحوظ على تحسن الأوضاع الاقتصادية، والذي ينعكس مباشرةً على مستوى معيشة المواطن، لذا فمن المؤكد أن يتم إجراء تغيرات على السياسات الحاكمة للتشغيل في الأجل الطويل بما يخلق وظائف حقيقة للمواطن العربي ومن ثم الحد من البطالة، وفي هذا المبحث سيتم التعرض لأثر الاحتجاجات على البطالة في الأجل القصير، وعلى السياسات المؤثرة في التشغيل (البطالة) في الأجل الطويل.

أولاً: الأثر على البطالة في الأجل القصير:

إن تفاقم مشكلة البطالة في الوطن العربي كانت من بين العوامل التي أشعلت شرارة الثورات الشعبية. فمعدل البطالة بين الشباب العربي بلغ أكثر بقليل من 25% عام 2012. وأن هذه النسبة ترتفع بأوساط النساء إلى أكثر من 30%， وأن مشاركتهن بسوق العمل العربية هي الأضعف على مستوى العالم. ومن ناحية أخرى فسوق العمل العربية ضعيفة ولا تحظى إلا بعد حدود للغاية من فرص التشغيل. وما يفاقم من هذه المشكلة تكرار الأزمات الاقتصادية العالمية والتي تجاوزت نحو 24 أزمة اعتباراً من عام 1971، و ضعف معدلات النمو الاقتصادي والخلل الذي يعنيه المناخ العام للاستثمار بالدول العربية . فظروف العمل للشباب العربي سيئة للغاية جراء الأجور المتدنية والرعاية الاجتماعية والصحية المحدودة وعقود العمل غير الآمنة.

والأمر الملفت للنظر أن عامل البطالة كان القاسم المشترك في كافة الثورات العربية، ومع ذلك فقد مارست الثورات العربية أثراً سلبياً على مستوى التشغيل بالدول العربية

المصدرة للعمالات خلال عامي 2011، 2012 ومن ثم على مستوى البطالة بالدول العربية، فقد أثرت سلباً على وضع العمالة من خلال العوامل التالية :-

1. ضعف قدرة الحكومات الانقلالية ومؤسساتها على فتح أسواق جديدة للعمالة، في ظل الأداء الاقتصادي المتردي في الدول العربية التي شهدت ثورات، وهذا ما أثر سلباً على الوضع العام للعمالة بتلك الدول.
2. إهمال التدريب والتأهيل في ظل الاهتمام بالشأن السياسي والأمني ليس في الدول التي شهدت ثورات فحسب ولكن في كافة الدول العربية، في ظل تخوف معظم الدول العربية من هاجس الربيع العربي.
3. الشلل الاقتصادي في كل من ليبيا وسوريا اليمن خلال عام 2011 مما ضاعف من حجم البطالة في تلك الدول.

والجدول التالي يوضح تطور حجم البطالة بالدول العربية خلال الفترة 2008-2012.

جدول رقم (9)
معدل البطالة بالدول العربية 2008-2012

| 2012 | 2011 | 2010 | 2009 | 2008 | |
|------|------|------|------|------|----------|
| 12.8 | 12.9 | 13.4 | 13.0 | 12.7 | الأردن |
| 4.2 | 4.3 | 4.2 | 4.2 | 3.7 | الإمارات |
| 3.8 | 3.7 | 3.8 | 0.2 | 1.2 | البحرين |
| 16.7 | 18.9 | 13.0 | 0.2 | 14 | تونس |
| 9.8 | 9.8 | 10.0 | 3.0 | 11.3 | الجزائر |
| 5.5 | 10.5 | 10.5 | 5.4 | 10 | السعودية |
| 15.9 | 13.4 | 13.7 | 0.2 | 19.7 | السودان |
| 25.0 | 14.9 | 8.4 | 2.0 | 8.4 | سوريا |
| 0.5 | 0.6 | 0.5 | 2.7 | غ.م | قطر |
| 6.2 | 1.6 | 5.9 | 0.1 | 5.5 | الكويت |
| 10.0 | 13.1 | 0.0 | 6.4 | 8.2 | لبنان |
| 19.5 | غ.م | 19.5 | 18.2 | 12.5 | ليبيا |
| 13.0 | 11.9 | 8.9 | 0.1 | 8.8 | مصر |
| 8.7 | 9.2 | 9.1 | 0.2 | 9.6 | المغرب |

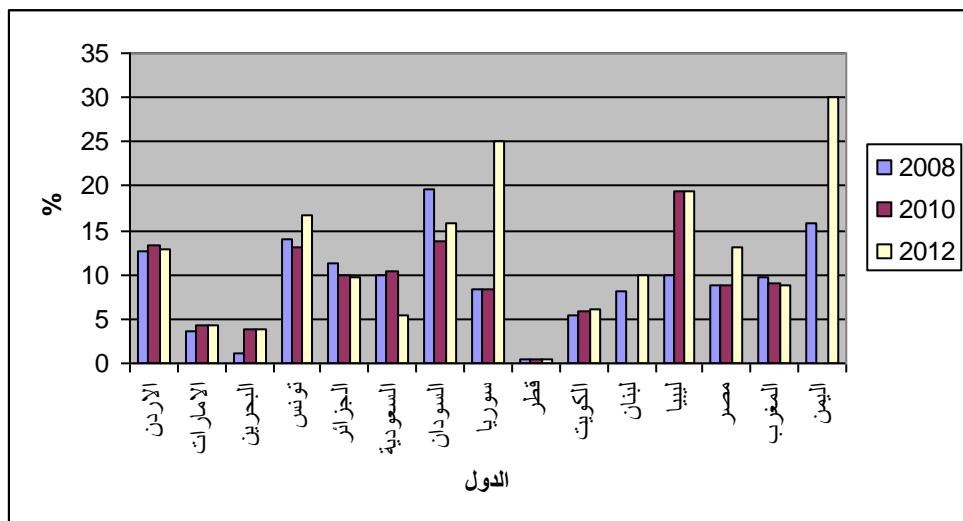
| | | | | | |
|------|------|-----|------|------|-------|
| 30.0 | 18.0 | غ.م | 14.6 | 15.7 | اليمن |
|------|------|-----|------|------|-------|

المصدر :

- جامعة الدول العربية وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، اعداد مختلفة.
- الواقع الالكتروني للبنوك المركزية والاجهزه الاحصائية للدول العربية.

شكل رقم (4)

تطور معدل البطالة عام 2008 مقارنة بعام 2012



المصدر : المرجع السابق

ويتبين من الجدول(9) والشكل(4)، أنه بالرغم من انعكاس الأزمة المالية العالمية على معدل البطالة بالدول العربية إلا أن التأثير الأكبر كان للثورات العربية عليه ، لدرجة يمكن تقسيم الدول العربية إلى مجموعتين، الأولى الدول التي شهدت ثورات واحتجاجات شعبية وهي الدول التي مارست فيها تلك الاحتجاجات أثراً سلبياً على التشغيل، فقد أصبحت مشكلة البطالة في دول الربيع العربي أكثر عمقاً ومن الخطورة بمكان أنها تؤرق المجتمع، لاسيما مع تزايد الأعداد عقب تلك الثورات والاحتجاجات، فالثورات العربية والتي أثرت بشكل لافت في القطاع السياحي الذي يمثل واحداً من أهم قطاعات الدخل في مصر وتونس مارست أثراً سلبياً على التشغيل، كما أن عودة العاملين من البلاد التي تشهد اضطرابات سياسية مثل ليبيا زاد من حدة تلك المشكلة خاصة في تونس ومصر. ففي تونس ارتفع معدل البطالة من 13.0 في المائة خلال عام 2010 إلى نحو 18.9 في المائة في عام 2011. وهي زيادة كبيرة ومما يعمق من تلك الزيادة أن معدل البطالة المسجل قبل الثورة فيها مرتفع

أساساً (13.3 في المائة)، وبالتالي فإن أي زيادة فيه لها انعكاسات سلبية كبيرة ليس فقط على الجوانب الاقتصادية ولكن أيضاً على الجوانب الاجتماعية والأمنية، وبالرغم من انخفاضها عام 2012 إلا أنها مازالت مرتفعة.

وسوريا، حيث بلغ معدل البطالة 14.9 ، 25 في المائة عامي 2011 ، 2012 مقارنة بعام 2010 والتي بلغ فيها معدل البطالة نحو 8.4 في المائة .

وفي مصر ارتفع معدل البطالة من 9 في المائة خلال عام 2010 إلى 11.8 خلال عام 2011 وواصل ارتفاعه ليبلغ 13 % عام 2012 وكان هذا المعدل في مصر مرشح لمزيد من الارتفاع لولا التعينات الواسعة للحكومة الانقلالية بعد الثورة، أما في اليمن فقد وصل معدل البطالة إلى مستوى غير مقبول ، 30 % عام 2012 ، مما يستلزم اتخاذ إجراءات سريعة للحد منه.

وليبيا ، الدولة النفطية التي لا يعقل أن يصل معدل البطالة بها إلى نحو 19.5 % عام 2012 ، وهو لا يختلف كثيراً عنه قبل الثورة الليبية

أما باقي الدول العربية فالرغم من عدم ارتفاع معدل البطالة بها انعكاساً للاحتجاجات الشعبية إلا أن التغيرات الدولية وانعكاسها عليها، خاصة الدول الأكثر افتتاحاً على العالم ، جعل معدل البطالة بها ملتفاً إلى حد كبير ففي الأردن يبلغ 13 في المائة وفي الإمارات يرتفع ليبلغ نحو 4.5 في المائة، ونفس الأمر في الجزائر وال سعودية ولبنان والتي تراوحت معدلات البطالة فيها بين 10 في المائة و 13 في المائة.

والخطورة في مشكلة البطالة بالدول العربية ليس في عدد العاطلين فحسب ولكن أيضاً في نوعية المتعطلين لأن معظم العاطلين أو غالبيتهم من ذوى المؤهلات العالية أو المتوسطة وتظهر خطورة هذا النوع من البطالة في أن هذه الفئة هم الأكثر وعيًا وطموحاً في المجتمع ووجودهم في هذا الوضع قد يجعلهم أكثر إحباطاً وتمرداً، بالإضافة إلى أن الدولة تنفق الكثير والكثير على تعليم هؤلاء دون أن تجني منهم أي فائدة تذكر، وفي واقع الأمر فإن البطالة لا تؤثر فقط على الإفراد العاطلين بل أنها تمتد أيضاً إلى أسرهم ويظهر ذلك في انخفاض دخل الأسرة وتدحرج الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والنفسية، ومن ثم يجب العمل بكلفة الطرق للتصدي لها بقوة وتقديم حلولاً جادة لهذه المشكلة؛ على أن تشتمل تلك الحلول على خطط وإجراءات محددة والبحث عن آليات جديدة لتنشيط القطاعات الاقتصادية كافة، بالشكل الذي

يضمن انخراط الشباب العاطل عن العمل في مشروعات صغيرة ومتعددة منتجة فعلاً، وليس استيعابهم بفرص عمل وهمية.

ثانياً: الأثر على البطالة في الأجل الطويل

تعرضت الصفحات السابقة للأثار قصيرة الأجل للتحولات الاقتصادية على التشغيل ومن ثم على البطالة بالدول العربية، والتي اتضح منها الآثار السلبية لها على البطالة في الأجل القصير، أما في الأجل الطويل فالامر يختلف، نظراً لوجود فترة تسمح بتغيير السياسات التي كانت تعمق من البطالة بالدول العربية، فتؤكد الدراسات التي أجريت على عدد من الدول العربية أن هدف التشغيل لم يحتل أهمية في سياسات الاستثمار خلال العقود الماضية، وهذا ما جعل عدد العاطلين عن العمل في الدول العربية عام 2012 يبلغ نحو 17.5 مليون عاطل لتبلغ نسبة البطالة بالدول العربية 17.2%， ومن ثم المتوقع ان تمارس الاحتجاجات الثورات الشعبية في الأجل الطويل ضغط في اتجاه خلق وظائف جديدة حقيقة وذلك من خلال التأثير على سياسات الاستثمار بالدول العربية، بحيث ترکز تلك السياسات على القطاعات والفن الإنتاجي الذي من شأنه زيادة مستوى التوظيف، ومن ثم سيتجه معدل البطالة بالدول العربية الى الانخفاض في الأجل الطويل ولكن ذلك رهن بان تتسع التعديلات التي تخلفها الثورات والاحتجاجات لتشمل المجالات التالية :-

أولاً: النمو المستمر

في ضوء انخفاض مرونة التشغيل للناتج بالدول العربية فيجب العمل على ارتفاع معدل نمو الناتج واستمراره من خلال تعزيز استقرار الاقتصاد الكلى وزيادة الاستثمار. فيجب ان تهدف المرحلة المقبلة ان تتحقق الدول العربية معدل نمو حقيقي 6-7% في المائة وهذا يتطلب استثماراً سنوياً لا يقل عن 25% من الناتج المحلي الإجمالي سنوياً، وهذا من شأنه تحفيض معدل البطالة في الأجل الطويل، غير أن هناك اشتراطات عديدة لتحقيق هذا الهدف:-

أ- رفع معدل الاستثمار الإجمالي خلال الفترة ليصل في نهاية العشر سنوات القادمة إلى 28% في المائة، وهذا يستلزم رفع مستوى المدخرات المحلية بالدول العربية عن مستوياتها الحالية .

ج- الاستمرار في إصلاح الأسعار النسبية من أجل توفير نظام حواجز رشيدة

ثانياً: كثافة العمالة في النمو

يتسنم الاستثمار بالدول العربية بارتفاع معامل الاستثمار / للعامل، وهذا وإنه كان مقبولاً في الدول النفطية التي تعاني من خفة سكانية ووفرة في رأس المال فهو غير مقبول في عموم الدول العربية التي تعاني من انخفاض رأس المال ووفرة في العمالة، لذا فإن اختيار الفن الإنتاجي كثيف العمل يعد مطلباً ضرورياً لتلك الدول في ظل الوفرة النسبية لعنصر العمل وندرة عنصر رأس المال، ومن ثم فمن المتوقع في ظل التغيرات المحتملة لسياسات الاستثمار أن تتجة تلك السياسات إلى الاهتمام بكثافة العمالة في النمو قدر اهتمامها بمعدله.

- ويطرح رفع كثافة العمالة في النمو ثلاثة مجموعات من القضايا الرئيسية على الأقل:-
- (أ) المزيج القطاعي الأمثل.
 - (ب) الأدوار النسبية للاستثمارات الخاصة وال العامة.
 - (ج) تصميم سياسات تجارة وسوق عمل معايدة ومشجعة.

ثالثاً: تدريب قوة العمل

إن تطبيق سياسات الاستثمار كثيف العمالة، يجب أن يرافقها برامج تدريبية لرفع كفاءة وتعزيز مهارات قوة العمل، وتنمية الدور المتكامل للتعليم والتدريب الرسميين في تزويد الأفراد بالمعرفات والمهارات والسلوكيات الضرورية التي يحتاجها سوق العمل. ولا ينزع أحد الآن في أن قدرة الإنتاجية لأية أمة تتوقف على رصيدها من رأس المال البشري. فقد أوضحت الدراسات والشهادات الحديثة أن معدل دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، كمقاييس للإنتاجية، يرتبط ارتباطاً شديداً بالثروة التعليمية. ويشير حجم وبنية البطالة الحالية بالدول العربية (ارتفاع معدل البطالة بين المتعلمين) إلى عدم قدرة التعليم ونظام التدريب على توفير قوة العمل التي يحتاجها الاقتصاد سواء كمياً أو نوعياً وفي الوقت المناسب.

وإذا كانت دول الربيع العربي ستسلك طريق النمو من خلال زيادة معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى متوسط 7 في المائة خلال السنوات القادمة، فإن عليها أن تتخذ خطوات جادة لإصلاح نظم التعليم والتدريب الرسمية؛ فهي أهم المؤسسات المسئولة عن عملية رفع مهارة قوة العمل. وربما يمكن فهم الرابطة بين التعليم والعمالة بشكل أفضل، وكذلك دلالاتها

بالنسبة للنمو والأداء الاقتصادي، من خلال تقديم تحليل عن الوضع الراهن للتعليم والتدريب الرسميين في الدول العربية، وذلك قبل تقديم أي مقترن بشأن ما يجب عمله.

وكم يتحقق، يكتفى نظام التدريب الحالي في معظم الدول العربية مشكلات مماثلة لتلك التي تواجه النظام التعليمي. ومن مظاهر ذلك، النقص في المعلمين والمدرسين المؤهلين، والبرامج والوسائل التعليمية القديمة، وانعدام المرونة، والفشل في التكيف في مواجهة التحديات المتتالية والتغيرات التكنولوجية الحديثة وظهور مهن جديدة وتغيير مضمون المهن والوظائف الموجودة.

وفي ظل الوضع المبين فيما سبق، فإن السياسة المقترنة ستتبني نهجاً مزدوجاً لمعالجة النقص الراهن المرتبط بتعليم وتدريب قوة العمل. وبهدف النهج الأول إلى تعزيز إصلاح نظام التعليم الأساسي الرسمي. أما النهج الثاني فيهدف إلى إصلاح النظام التربوي من أجل الارتفاع المستمر بمهارات قوة العمل.

رابعاً: السياسات العامة

تقوم الحكومات العربية إلى جانب مسؤوليتها الرئيسية عن تصميم وتنفيذ سياسات اقتصاد كلي متسلقة، بدور هام في توفير بنية ملائمة. وليس هذه بالتأكيد دعوة إلى مزيد من التدخل الحكومي، ولكن من المعتقد أن هناك دوراً هاماً يمكن أن تلعبه "الدولة التنموية" على الأقل في مجالات ثلاثة هي: الاستثمار في رأس المال البشري، وتعزيز الإصلاح المؤسسي وخلق نوع من التكامل بين الاستثمار الخاص والاستثمار العام، فمن شأن تلك المجالات الثلاث خلق بيئة مواتية لإقامة مشاريع جديدة ومن ثم الارتفاع بمستوى التشغيل.

خامساً: على المستوى القطاعي

هناك قطاعات واحدة بدول الربيع العربي من حيث القدرة على تشغيل الأيدي العاملة، إذا ما وجهت الاستثمارات إليها بالقدر الكافي وبالفن الإنتاجي الملائم وأهم هذه القطاعات:-

• قطاع التشييد والبناء: يعتبر هذا القطاع من القطاعات كثيفة العمل، ولكي يحقق

هذا القطاع المرجو منه فيجب أن يركز على الإسكان الشعبي حيث إنه أكثر استخداماً لعنصر العمل من الإسكان الفاخر ، كما يجب تقديم التسهيلات المناسبة لدعم المنشآت العاملة في هذا القطاع، خاصة التمويل اللازم بشروط ميسرة .

• قطاع السياحة : يتميز قطاع السياحة عن غيره من القطاعات بارتفاع مرونة التشغيل للاستثمار، كما أن إمكانات الدول العربية في هذا القطاع كبيرة وغير مستغلة كما سبق الاشارة إليه في البحث الثاني، من ثم فان مزيداً من الاهتمام

بهذا القطاع سيساهم بشكل فعال في تشغيل عدد متزايد من الأيدي العاملة، ولكن هذا يتطلب اتخاذ الإجراءات التالية :-

- تفعيل مشاركة القطاع الخاص ومنظomas المجتمع المدني في عملية التنمية السياحية.
- رفع كفاءة البناء المؤسسي لقطاع السياحة.
- الاهتمام بالأنواع المختلفة من السياحة مثل السياحة العلاجية وسياحة المؤتمرات وعدم قصر السياحة في السياحة الأثرية والتفيهية.
- تشديد الجزاءات على الشركات السياحية، يال إخلالها بالتزاماتها مع السياح.
- تشجيع السياحة الداخلية، حيث إنها تعد أكثر انتظاما من السياحة الخارجية.

• قطاع الصناعة التحويلية: يعتبر هذا القطاع من أكثر القطاعات السالعة استيعابا للعمالة، لذا يمكن أن يسهم هذا القطاع بشكل كبير في توفير المزيد من فرص العمل في الأجل المتوسط والطويل، خاصة إذا ما تم التركيز على الصناعات الصغيرة والحرفية ولكن ذلك يتطلب:-

- خلق بيئة اقتصادية موائمة لنمو الصناعات الصغيرة والمتوسطة من خلال سياسات مالية ونقدية وضرебية متحيزه لهذا القطاع ومشجعة للاستثمار.
 - توفير الحصانات الحكومية للصناعات الصغيرة وتقديم القروض الميسرة لها ، فضلا عن دعم الحكومة للفروع الأخرى المقدمة لهذه المشروعات ، وتوفير المعلومات الكافية ودراسات الجدوى الازمة .
 - ربط الحوافز والمزايا التي تقدم للمشروعات بما توفره من فرص عمل، وبمعنى آخر التزام المشروعات بتشغيل عدد معين من العمال حتى يمكن أن تستفيد من مزايا ضريبية أو غيرها من المزايا.
 - العمل على تطوير الفن الإنتاجي المستخدم في الصناعات المحلية بما يتلاءم مع ظروف الندرة النسبية لعوامل الإنتاج، وهو ما يعني إعطاء اهتمام لاستخدام أساليب إنتاجية أكثر استخداما للعمل.
- قطاع التجارة والمال والتأمين: هذا القطاع بطبعه قطاع كثيف للعمل، كما أن مرونة التشغيل لرأس المال فيه تعد مقبولة، ومن ثم فإنه قدرته على المساهمة الفعالة في التشغيل مرهون بما يلي:-

- تفعيل دور أسواق المال والبورصات العربية في استقطاب الأموال من المؤسسات والأفراد العرب والأجانب للاستثمار في البورصات العربية ، لما في ذلك أثر إيجابي على الاستثمار المباشر، و من ثم الارتفاع بالتوظيف.
 - تشجيع الكيانات الاقتصادية الوطنية المتخصصة في توفير خدمات ضمان الاستثمار التي تحقق الشعور بالأمان لدى المستثمرين وتشجع على قيام المشروعات الكبرى مما يساهم في تشغيل عاملين جدد ومن ثم تقليص حجم البطالة.
 - الالتزام بالمعايير الدولية في الرقابة على الأجهزة المصرفية العربية مثل بازل 1، بازل 2 و بازل 3 حيث تتميز معاملاته بالوضوح والشفافية .
 - تطوير أسواق الأوراق المالية ، كي تستطيع أن تؤدي دورها بكفاءة وفاعلية وتوجيه هذه الموارد لأنشطة إنتاجية .
 - تفعيل دور البنك المركزي في دعم مؤسساته وإعطائه قدرًا أكبر من الاستقلالية.
- القطاع الزراعي: يعني القطاع الزراعي في الدول العربية من انخفاض قدرته الاستيعابية للعماله في حين أن دراسة تجارب بعض الدول الناجحة في مواجهة البطالة تشير الى أن هذا القطاع لعب دوراً أساسياً في رفع معدلات النمو ومن ثم استيعاب العمالة وذلك في دول مثل الصين والهند ⁽¹⁾، حيث تبلغ قوة العمل بهذا القطاع حوالي ثلثي قوة العمل الإجمالية ، ولكن ذلك يتطلب عدة خطوات بعضها طويل الأجل تتمثل في :-
- زيادة الاستثمارات القومية الموجهة للقطاع الزراعي .
 - إعطاء الأولوية لإصلاح البنية الأساسية وإقامة بنية أساسية جديدة.
 - توفير الخدمات اللازمة في المناطق الريفية وتحسين نوعية الخدمات التعليمية والصحية حتى لا تصبح تلك المناطق مناطق طاردة للسكان.
 - استصلاح أراضي جديدة وتسهيل امتلاكها للشباب من خلال تقديم الخدمات الفنية والدعم التمويلي لهم بالإضافة إلى التسهيلات الائتمانية.

⁽¹⁾ د. هبة نصار ، القطاعات الوعادة في الاقتصاد المصري ، مركز دراسات وبحوث الدول النامية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة ، 2001، ص12 ، 13.

اهم التوصيات للحد من السلبيات وتعظيم الايجابيات:

1. إعطاء أولوية للقطاعات الاقتصادية المستوعبة للعمالة عند توزيع الاستثمارات القومية، خاصة القطاع الصناعي والقطاع الزراعي ، لقدرتهما الكبيرة على استيعاب العمالة.
2. مراعاة معدلات البطالة في مختلف الأقاليم بالدول العربية عند التوزيع المكاني للاستثمارات القومية بين الأقاليم، بأن توجه للأماكن التي تعاني من معدلات بطالة مرتفعة بنصيب أكبر من الاستثمارات المنفذة.
3. وضع سياسة فاعلة لرفع كفاءة القوة العاملة في الدول العربية وذلك من خلال:-
 - تحسين النظام التعليمي وتطويره مع زيادة الاهتمام بكل من التعليم الأساسي والمهني بما يتاسب مع احتياجات السوق
 - التنسيق الجيد والكامل بين سياسات التعليم والتدريب وسياسات سوق العمل ، بما يضمن الربط بين مخرجات النظام التعليمي والتدريبي ، ومتطلبات سوق العمل في الداخل والخارج.
4. ربط الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر بما يضيفه من وظائف جديدة للاقتصاد القومي؛ وذلك ليكون له دور ملموس في الحد من البطالة
5. وضع حواجز للاستثمارات المحلية والأجنبية للاستثمار في المحافظات النائية، بدلاً من ترتكزها في المحافظات الكبرى فقط.

6. اختيار أسلوب الإنتاج الملائم ، أسلوب الإنتاج كثيف العمل ، وذلك كمرحلة انتقالية ننتقل بعدها مرحليا إلى استخدام أسلوب الإنتاج كثيف رأس المال مع تغير الظروف.

المراجع

- 1- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2010
 - 2- بهجت ابوالنصر، دور سياسات الاستثمار في علاج مشكلة البطالة في مصر، دراسة دكتوراه، كلية التجارة جامعة الازهر، 2010.
 - 3- جامعة الدول العربية وأخرون ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، أعداد مختلفة.
 - 4- صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي، أكتوبر 2010، سبتمبر 2011.
 - 5- صندوق النقد العربي، تقرير اسواق المال العربية، أعداد مختلفة.
 - 6- د. هبة نصار، القطاعات الوعادة في الاقتصاد المصري، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة ، 2001.
 - 7- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، نشرة المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية لجمهورية مصر العربية، العدد 225، المجلد 20، سبتمبر 2011.
 - 8- الواقع الالكتروني للبنوك المركزية والاجهزه الاحصائية للدول العربية.
- World Tourism Organization(UNWTO),Barometter,August2011
http://www.investintunisia.tn/site/ar/home.php?id_article=516 -9
-www.doingbusiness.org . -10
www.weforum.org -11
-12